

الوزير جوخدار لـ«الوطن»: توطين صناعات متطورة لإعادة القطاع الصناعي إلى دوره في بناء الاقتصاد الوطني

هنا غانم



المصري لـ«الوطن»: نعمل على تعميق المشاركة مع الفريق الحكومي لاتخاذ القرارات الداعمة للعملية الإنتاجية

أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أن الصناعة السورية تشهد في هذه المرحلة الاقتصادية المهمة حالة من التعافي والنهوض والكثير من الفرص والتحديات. وأوضح جوخدار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي لجمعية صناعة دمشق وريفها أمس أن الهدف في هذه المرحلة التوسع في القطاعات الإنتاجية، واستكمال سلاسل الإنتاج وتعزيز القيمة المضافة وتوطين صناعات جديدة متطورة كالنكولوجيا والصناعات الخضراء إعادة دور القطاع الصناعي الحقيقي في بناء الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق النمو والتنمية المستدامة ويعكس إيجاباً على مستوى الاقتصاد الكلي للبلاد.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال جوخدار: إن الصناعيين شركاء حقيقيين مع الحكومة باتخاذ القرارات، ولا نستطيع القول إن هناك تنافسية بين القطاع العام والخاص بل هناك حالة تكاملية لافتاً إلى أننا بحاجة للاستثمارات العديدة في مجال الطاقة مؤكداً أن تشجيع الصناعة الوطنية سيكون له منعكس إيجابي على فتح مستوى الاقتصاد الكلي للبلاد.

وأشار الوزير إلى أن هذا الاجتماع يعتبر فرصة للحوار والنقاش للوصول إلى السبل والإجراءات اللازمة لاستثمار الفرص ومواجهة التحديات، ولتعزيز نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف، بما يعيد للصناعة السورية القها ويديعها إلى الأمام كركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع المعيشي للمجتمع.

وأكد جوخدار أنه حرصاً من الحكومة والفريق الحكومي على استمرار دوران عجلة الإنتاج وتذليل هذا الصعوبات التي تعترض عمل المنشآت الصناعية، وأن مطالب الصناعيين على جدول أعمالها بشكل دائم، وقد صدرت مجموعة من القرارات المهمة بناء على طلباتهم تركز أهمها على قرار الإغفاءات والرسوم الجمركية للواردات الأولية الداخلة في الصناعة، إضافة إلى قرار تأمين مستلزمات الطاقة بشكل مستمر للمنشآت الصناعية العاملة لتعمل بطاقتها الإنتاجية القصوى، كذلك قرار السماح للصناعيين باستخدام عائدات التصدير في تمويل مستورداتهم من مستلزمات الإنتاج، وقرار حماية المنتج المحلي من خلال إلغاء استيراد الكثير من المواد التي تنتج محلياً، إضافة إلى قرار السماح للمنشآت الصناعية ببيع نسبة 30 بالمئة من المواد الأولية إلى المنشآت العاملة بهدف توفيرها، فرض ضريبة على المنتجات المستوردة الرخيصة المماثلة للمنتجات الوطنية لحمايتها ومكافحة الإغراق.

وتوجه الوزير إلى أنه يتوجه الدولة السورية منذ سنوات نحو المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر كعامل للاقتصاد السوري لكونها تؤثر مباشرة بالمستوى المعيشي والقدرة الإنتاجية للشرائح الاجتماعية التي تترال هذه المشاريع، حيث وضعت وأست لأجل ذلك المؤسسات والهيئات المطلوبة، وبأن توجهات الجديدة

في مجال المشروعات تنطلق من تحديد الغايات والأهداف العامة إلى رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التنفيذية، بالتوازي مع بناء سجل وطني للمشروعات يتضمن دليلاً على هذه المشروعات وتصنيف الأنشطة الاقتصادية.

وأضاف: في هذا السياق لا بد من توحيد الجهود وإعادة تصويب العمل في بنية هذا القطاع، وتأطير الجهود الحكومية، وحل مسألة التداخلات والنشاكل وتحديد المرجعيات الإدارية بدقة، وإعادة ترتيب وتنظيم هذا الملف الحيوي والمهم بشكل منهجي، والسعي لتوفير بيئة الأعمال التي تضمن وجود قطاع مشاريع ديناميكي وتطور يسمح بانتقال المشاريع متناهية الصغر إلى مشاريع صغيرة، والمشاريع الصغيرة إلى مشاريع متوسطة وكبيرة والارتقاء في حجم العمل لتنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية.

استعرض الوزير بعض المؤشرات عن المنشآت الصناعية والحرفية (الغذائية والكيماوية والنسيجية والهندسية) في محافظتي دمشق وريفها حتى نهاية عام 2023، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة 3892 منشأة صناعية في دمشق و8708 منشآت صناعية في ريف دمشق، كما بلغ عدد المنشآت الحرفية المنفذة: 1010 منشآت حرفية في دمشق و9095 منشأة حرفية في ريف دمشق، وبالتالي فإن إجمالي المنشآت الصناعية والحرفية في محافظتي دمشق وريفها قد بلغ 33300 منشأة.

وقال: كما بلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية المرخصة 209 منشآت خلال الربع الأول من عام 2024، بدوره أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أن الصناعة هي قارب النجاة للاقتصاد، وأنه ورغم كل المصاعب التي يمر بها القطاع الصناعي إلا أنه

ترخيص 209 منشآت صناعية وحرفية خلال 3 أشهر

تأخر صرف قيم الحبوب.. ومئات الفلاحين يغادرون الزراعي فارغي اليدين

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: بدلاً من زيادة التحويلات المالية تم تخفيضها وتواصلنا مع رئيس الحكومة لحل الموضوع

عبد الهادي شباح



شكاوى الفلاحين تصل من الفلاحين لـ«الوطن» عن تأخر صرف قيم الحبوب مع أن الحكومة أقرت في مؤتمر الحبوب الذي عقد مع بداية موسم الحصاد الجاري أن صرف قيم القمح سيكون نقداً ودفعة واحدة استجابة لمطالب الفلاحين وتحفيزاً لهم وبعض التصريحات أكدت في حينها أن صرف قيم الحبوب سيكون خلال 48 ساعة في حال توافر السيولة.

«الوطن» المتابعة الموضوع اتصلت برئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم الذي اعتبر أن تأخر صرف قيم القمح خلق مشكلة مع الفلاحين وهناك المشات من الفلاحين يراجعون فروع المصرف الزراعي دون أن يحصلوا على مستحقاتهم من قيم الأقماع التي تم تسليمها لمراكز الحبوب.

وبين رئيس الاتحاد أنه يتم التواصل مع البنك المركزي لزيادة التحويلات المالية لفروع المصرف الزراعي ورغم الوجود بزيادة هذه القيم لكن لم يتحقق شيء بل تم خلال اليومين الماضيين تخفيض معدل السيولة الذي يتم تحويله لفروع الزراعي التي تشتهر بها الصناعة السورية.

وأضاف المصري: إنه وموأكبة للنظور والتوجهات الحكومية تعمل الغرفة إلى التوجه في الخدمات الرقمية وتقديم الخدمات للصناعيين من خلال بوابة الدفع الإلكترونية عبر موقع الغرفة، وربط العمال بالمنشآت الصناعية من خلال منصة سوق العمل لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وخلال الاجتماع تقدم أعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها بمطالب عديدة عبروا فيها عن استيائهم من العديد من القرارات، مطالبين بضرورة إيجاد حلول لكل المشاكل والتهاجس التي يعانها القطاع الصناعي لحماية المنتج الوطني مشكلاً مشكلة الكهرباء وارتفاع سعرها والمحروقات والمحافظة على استقرار سعر الصرف ومنح إجازات الاستيراد للمواد الأولية اللازمة للصناعة.

بدرهم صناعيو القطاع الكيماوي طالبوا بإغفاءات من الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة، كما طالبوا بإلغاء الرسم الاستهلاكي على الشامبو والمنظفات، أما قطاع النسيج فقد طالب عماله بحل مشكلة المنشآت المرخصة الرغبة بتطوير خطوط إنتاجها في حين على القانون 21 مسوح

وحول قطاع الصناعات الدوائية أكد الصناعيون ضرورة تخفيض التكاليف الصناعية.

كما طالب الصناعيون السماح باستيراد الزجاج الشفاف كمستلزمات للصناعة وتشكيل لجنة بهذا الخصوص وارتفاع سعر رسوم شهادة المنشأ للمنتجات المصدرة.

ألف مليار ليرة في حين تقيد معظم البيانات المالية التي وصلت لـ«الوطن» أن ما تم تحويله من البنك المركزي لا يتجاوز 700 مليار ليرة وهو لا يمثل أكثر من 22 بالمئة من قيم الحبوب التي سلمها الفلاحون وبالتالي هناك بطء وتأخر في تحويلات المركزي.

ورغم أن بعض الاقتصاديين اعتبر أنه ربما تكون مبررات المركزي لعدم طرح كميات تقديرة كبيرة في السوق ألا يذهب جزء منها للسوق الموازية واستبدالها بالعملة الأجنبية ما يسهم في خلق طلب إضافي على القطع الأجنبي وبالتالي تأثر سعر صرف الليرة وهو بخلاف كل الإجراءات التقديرية والمالية التي يتم العمل عليها للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

ويعتبر اقتصاديون آخرون أن الحل لا يجب أن يكون على حساب الفلاح ولابد من صرف قيم الحبوب للفلاحين وعلى الأقل ضمن الآلية التي تحدث عنها المركزي 50 مليون ليرة دفعة أولى نقداً والباقي يحول لحساب الفلاح الجاري في الزراعي مع إمكانية السحب اليومي وفق سقف السحب المسموح به 20 مليون ليرة لكن عملياً سحب هذا الرقم يتعذر كما يفيد الكثير من الفلاحين وربما يكون لدى المركزي خيارات وبدائل وأدوات تمكن من صرف قيم القمح للفلاحين مع الحفاظ على سعر الصرف بحال كان هذا هو العامل الذي يقف وراء تأخر صرف قيم الحبوب.

بالمئة بدلاً من زيادة المبلغ، وأفاد رئيس الاتحاد أنه تم على التوازي إعلام رئيس الحكومة وهناك تسويق للتواصل مع البنك المركزي لحل الموضوع معتبراً أنه في حال استمر صرف القيم بالطريقة الحالية فسيتحتاج سداد قيم الحبوب للفلاحين في حلب على سبل المثال نحو 3 أشهر وهي حالة غير صحيحة لأن لدى الفلاح التزامات مالية وديوناً لا بد من تسديدها وخاصة أن قيم مستلزمات

الإنتاج (البذار والمحروقات والأسمدة) مرتفعة إضافة أن الحالة الطبيعية أن يحصل الفلاح على قيم محصوله بأسرع وقت ممكن.

كما بين أنه رغم كميات الأمطار لهذا العام كانت تتحدث وتتوقع تسويق نحو مليون طن من القمح هذا الموسم وبحال اعتمدنا رقم 600 ألف طن واصلت مراكز الحبوب فإن قيم هذه الكمية وفق السعر الرسمي الذي حددته الحكومة سيكون بحدود 3,2

تسويق القمح شارف على نهايته بحماة.. و107 آلاف طن تم تسويقها

فلاحون يشكون تأخر المصارف بتقبيضهم قيمة محصولهم.. ومطالبات بتقسيط ديونهم



وتعاني الغلاء الفاحش وظروف الحياة القاسية، مضيفاً: نظن أنها ليست مشكلة كبيرة إذا وافقت الحكومة على تقسيط ديوننا المستحقة للمصارف.

وفيما يتعلق بهذا المطلب، بين عدد من رؤساء الجمعيات الفلاحية، أن الفلاحين محقون بطلبهم هذا، وتمت مناقشة ذلك في اجتماع اللجنة الزراعية الفرعية بالمحافظة، وبناء عليه تم رفع مقترح لوزارة الزراعة، معربين عن أملهم أن تكون هناك استجابة، فاقطاع الديون من قيمة المحصول يسبب معاناة شديدة للفلاحين، فالإنتاج لم يكن مليئاً للأمال العريضة، ومن جانبهم، بين عدد من رؤساء المصارف الزراعية بحماة لـ«الوطن» أن التأخر بصرف قيم الإنتاج المسلم مراكز الحبوب بالمحافظة، ليس من مسؤوليتهم، وإنما من مسؤولية المصرف المركزي، الذي يتأخر بتوريد الحوالات للفلاحين لشح السيولة.

وأوضحوا أنه من الجيد في ظل الظروف الراهنة أن يقبض الفلاحون قيمة محصولهم بعد 20 يوماً من تسليمه للمراكز، وفيما يتعلق بتقسيط الديون المترتبة على الفلاحين، قال عدد من مديري المصارف: تأمل ذلك فتحين نعرف أن الوضع المعيشي صعب على الجميع وخصوصاً على الفلاحين، ولكن إن تم ذلك فسيكون كارثة كبيرة على المصارف التي ستحتاج إلى اعتمادات إضافية كبيرة لتسديد قيمة القمح للمنتجين. ومن جهته، بين مدير المصرف الزراعي بالغاب- وهي أكبر منطقة منتجة للقمح- أمين أبو صفرة لـ«الوطن»، أن قيمة القوائم الإسمية للفلاحين الواردة للمصرف حتى تاريخ 30-6-2024 نحو 143 مليار ليرة، وقيمة القوائم المواقف على صرفها نحو 60 ملياراً، والتي قبضها الفلاحون من الصندوق نحو 30 ملياراً، لافتاً إلى أن تم حفض نحو 112 ملياراً بالمساببات الجارية للفلاحين، ونحو 28 ملياراً بحساب الجمعيات.

محمد أحمد خبازي

شارف موسم تسويق القمح في محافظة حماة نهايته، وسط أمنيات كبيرة للجهات المعنية أن تطابق حسابات الحقل البيدر، أي أن تنتهي عمليات استلام القمح من فلاحي المحافظة بالكميات التي تم توقعها مع بداية موسم الحصاد والمقدرة بنحو 130 إلى 138 ألف طن.

إذ إن الكميات المستلمة من الفلاحين حتى صباح أمس الأحد 107 آلاف طن و164 كيلو وفق رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم، الذي أكد لـ«الوطن» أن عمليات تسليم المحصول في مراكز المحافظة الثمانية بخواتمها.

وأوضح أن موسم التسويق حتى أمس سار بهدوء وسلاسة، ولم تسجل فيه أي صعوبات جسيمة اعترضت الفلاحين، وذلك لضعف الإنتاج، ففي مثل هذه الأيام من موسم التسويق بالعالم الماضي كانت الكميات المستلمة للمراكز نحو 190 ألف طن.

وأما على صعيد قبض الفلاحين قيمة محاصيلهم من المصارف الزراعية، فبين العديد منهم لـ«الوطن» أن وعود الجهات المعنية بصرف مستحقاتهم خلال 48 ساعة فقط كانت خيالية، وبعيدة عن الواقع لعدم قدرتها على الالتزام بها أو الإيفاء بوعدها.

وأوضحوا أنه ضعى على تسليمهم القمح للمراكز نحو 20 يوماً ولم يستلموا قيمته لتاريخه، فالمصارف الزراعية تتذرع بحجة عدم توافر السيولة المالية، وتؤخر قبضهم قيمة المحصول حتى مطالب فلاحون بتقسيط المصارف الديون المترتبة عليهم لقاء تمويلهم عمليات الزراعة وتوفير مستلزماتها من بذار وأسمدة وغير ذلك، فالإنتاج ضعيف والديون كبيرة، وما يتبقى من قيمة المحصول بالكاد لا يكفي لتغطية أعباء الحياة ونفقاتها.

وقال فلاحون: نغعل أسراً ولدينا أبناء طلاب في الجامعات،